ظاهرة المطابقة وعوارضها في النحو العربيـ دراسة نحوية تطبيقية في ضوء سورة آل عمران والنساء

صفاء رجب عريبي الترهوني*
موظفة تابعة لوزارة التربية والتعليم صبراتة، ليبيا
البريد الالكتروني: Safarajab9696@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/8/5م تاريخ القبول 2025/9/1م

The Phenomenon of Agreement and Its Exceptions in Arabic Grammar: An Applied Grammatical Study of Surah Al-Imran and An-Nisa

Safa Rajab Aribe Altrhone*
An employee affiliated with the Ministry of Education, Sabra, Libya

Abstract
This study examines the phenomenon of agreement (al-muṭābaqa) in Arabic grammar in terms of its concept, types, and the exceptions (ʿawāriḍ) that may affect it. It focuses particularly on agreement in gender and number, and the cases of deviation or departure from the basic grammatical rule, through the analysis of selected Qur'anic examples, especially from Sūrat Āl ʿImrān and Sūrat al-Nisā.
The study demonstrates that agreement constitutes a fundamental grammatical principle in the structure of the Arabic sentence, as it plays a vital role in ensuring syntactic and semantic coherence among sentence components. Agreement appears in several aspects, including case inflection, gender, number, person, and definiteness/indefiniteness. Classical Arab grammarians addressed this phenomenon within various grammatical chapters—particularly those dealing with al-tawābiʿ (dependents)—yet they did not provide a unified technical definition, preferring instead a descriptive and applied treatment based on linguistic evidence.
The study originates from the observation that there exist grammatical and rhetorical factors leading to deviation from full agreement in certain contexts. Such deviations occur for semantic, stylistic, or rhetorical reasons, such as considering meaning over form (ḥaml al-lafẓ ʿala al-maʿnā), following linguistic convention (samāʿ), or responding to the contextual demands of expression. These factors reveal the flexibility of the Arabic

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

grammatical system and its capacity to adapt to meaning without violating its underlying syntactic structure.

The research analyzes the manifestations of these exceptions through three main dimensions:

1. Gender agreement (masculine and feminine) between subject and predicate, verb and subject, and adjective and noun, identifying when agreement is obligatory and when deviation is permissible.
2. Number agreement (singular, dual, and plural) and its correlation with gender distinctions, according to the syntactic position of the subject and the morphological type of the plural (broken plural, sound feminine plural, collective nouns, etc.).
3. Agreement between pronoun and antecedent, examining cases of variation in number (singular, dual, plural) and the stylistic phenomenon of iltifāt (shifts among pronouns of person, gender, and number).

The Qur'anic analysis shows that deviation from expected agreement is not a grammatical error, but rather a deliberate rhetorical device that enhances meaning and deepens expression. Such deviations serve rhetorical functions such as emphasis, magnification, brevity, or contextual harmony, thereby enriching the expressive power of the Qur'anic text.

The study employs a descriptive and analytical methodology, tracing the phenomenon within Qur'anic discourse and analyzing it through the perspectives of both classical and modern grammarians, while also engaging with previous studies on the topic.

Ultimately, the research concludes that agreement represents a syntactic and semantic cornerstone of the Arabic grammatical system, and that deviation from its basic form should not be viewed as an anomaly, but rather as a legitimate stylistic variation that enhances the richness, expressiveness, and flexibility of the Arabic language.

Keywords: Agreement; grammatical exceptions; gender; number; Qur'an, deviation; rhetoric; Arabic syntax; semantic concord.

الملخّص :

يُعالج هذا البحث ظاهرة المطابقة في النحو العربي من حيث مفهومها، وأنواعها، والعوارض التي تطرأ عليها، مركزًا على المطابقة في النوع والعدد، وما يطرأ عليها من عدول وخروج عن الأصل، وذلك من خلال تحليل نماذج تطبيقية منتقاة من القرآن الكريم، ولا سيّما من سورتي آل عمران والنساء.

يبيّن البحث أن المطابقة تمثّل مبدأً نحويًّا أساسًا في بناء الجملة العربية، لما تؤديه من

دورٍ في تحقيق الانسجام التركيبي والدلالي بين عناصر الجملة، وأنها تتجلى في مظاهر متعددة تشمل: الإعراب، والنوع، والعدد، والشخص، والتعريف والتنكير. وقد تناول النحاة هذه الظاهرة في سياق دراستهم لأبواب النحو، خصوصًا باب التوابع، إلا أنهم لم يضعوا تعريفًا اصطلاحيًا جامعًا لها، واكتفوا بالمعالجات التطبيقية في إطار الشواهد النحوية.

انطلقت الدراسة من ملاحظة وجود عوارض نحوية وبلاغية تؤدي إلى العدول عن المطابقة في بعض المواضع، إما لأسباب دلالية أو أسلوبية أو بلاغية، كحمل اللفظ على المعنى، أو مراعاة السماع، أو اقتضاء السياق، مما يعكس مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على التكيّف مع مقتضيات المعنى دون الإخلال بالقواعد العامة.

تناول البحث بالتحليل مظاهر العوارض في المطابقة عبر ثلاثة محاور رئيسة:

1-عارض المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث) بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين النعت والمنعوت، موضحًا الحالات التي يُلتزم فيها المطابقة، وتلك التي يجوز فيها العدول عنها.

2-عارض المطابقة في العدد (المفرد والمثنى والجمع) وما يرتبط به من اختلاف بين التذكير والتأنيث، تبعًا لموقع الفاعل ونوع الجمع (تكسير، مؤنث سالم، اسم جمع...).

3-عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه في الإفراد، والتثنية، والجمع، وأحوال الالتفات بين ضمائر الغيبة والخطاب والتكلم.

وقد أبرز التحليل القرآني أن ظاهرة العدول عن المطابقة ليست خروجًا عن القاعدة النحوية، بل أسلوب بلاغي مقصود يخدم المعنى ويقوّي الدلالة، إذ يأتي العدول لتحقيق مقاصد بيانية مثل التفخيم، أو المبالغة، أو الإيجاز، أو مراعاة السياق المعنوي.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على تتبع الظاهرة في النصوص القرآنية وتحليلها في ضوء القواعد النحوية وآراء العلماء القدامى والمحدثين، مع الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال.

خلص البحث إلى أن المطابقة تمثّل ركيزة تركيبية ودلالية في النظام النحوي العربي، وأن خروج النصوص عن أصلها المطابِق لا يُعدّ انحرافًا، بل تنوّعًا أسلوبيًا مشروعًا يثري اللغة ويُظهر سعتها البيانية ومرونتها في التعبير.

الكلمات المفتاحية: المطابقة؛ العوارض النحوية؛ النوع؛ العدد؛ القرآن؛ البلاغة؛ النحو العربي؛ التوافق الدلالي.

المقدمة:

الحمد لله الذي أعزَّ العرب بالإسلام، وشرّف لغتهم بالقرآن، وأيّد رسوله بناصع الحجة والبرهان، ثمّ الصلاة والسلام على من فتح بجوامع كلامه قلوباً غُلْفاً، وهدى بحكمته من كان في ضلال مبين، وعلى آله صحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

يُعدّ مبدأ المطابقة أحد الركائز الأساس في النحو العربي، لما له من دور محوري في انتظام التراكيب اللغوية، وتحقيق الاتساق بين أجزاء الجملة. وقد شغلت ظاهرة المطابقة حيزًا كبيرًا من اهتمام النحاة القدماء والمحدثين على حد سواء، لما لها من أثر واضح في سلامة التركيب ودقة المعنى. غير أن تتبع جهود النحويين القدماء يكشف عن غياب تعريف جامع مانع للمطابقة، على الرغم من حضورها اللافت في أبواب النحو، لاسيما في باب التوابع؛ حيث جرى تناولها غالبًا من خلال الشواهد والممارسات النحوية، لا في صيغة مفاهيمية محددة.

وتتحقق المطابقة في عدد من المظاهر اللغوية؛ أبرزها :الإعراب، والنوع (التذكير والتأنيث)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والتعريف والتنكير، والشخص (التكلم، الخطاب، الغيبة)، وقد راعى النظام النحوي العربي هذه المظاهر بوصفها ضرورية لتحقيق الانسجام البنيوي والدلالي بين عناصر الجملة. ومن هنا، فقد احتلّت المطابقة منزلة خاصة لدى الدارسين، فجاءت إشاراتها مبثوثة في ثنايا كتب النحو واللغة، وإنْ اتخذت صورًا متفاوتة من حيث التنظير والتمثيل.

ورغم التأكيد على ضرورة المطابقة في غالب التراكيب، إلا أن الدراسة اللغوية تكشف عن وجود عوائق أو عوارض لهذه المطابقة، تتجلّى في مواضع محددة يخالف فيها أحد طرفي العلاقة الطرف الآخر في النوع أو العدد أو غير ذلك، إمّا لاعتبارات بلاغية أو لسوابق لغوية مشروعة، أو لمسوغات دلالية تقتضي العدول عن الأصل. وهذه العوارض تُمثل بُعدًا مرنًا في النحو العربي، يعكس قدرته على استيعاب السياقات المختلفة دون الإخلال بجوهر القواعد.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة المطابقة في النوع والعدد، والكشف عن العوارض التي تطرأ عليها، من خلال نماذج مختارة من القرآن الكريم، لاسيما في سورة آل عمران والنساء، التي تزخر بتراكيب لغوية تُمثل ميدانا خصبًا للتحليل النحوي والدلالي.

سبب اختيار الموضوع:

1. أهمية المطابقة في بناء الجملة العربية:

المطابقة تُعد من القواعد الأساسية في النحو العربي، إذ تُسهم بشكل مباشر في اتساق الجملة وانسجام أجزائها، خاصةً في باب التوابع كالصفة والتوكيد والبدل، وفي العلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل وفاعله. لذا فإنّ دراستها تُلقي الضوء على أسس التركيب النحوي الصحيح.

2. ظاهرة كثرة العوارض والاستثناءات:

رغم أنّ المطابقة قاعدة عامة، إلا أنّ الواقع اللغوي – خاصة في القرآن الكريم والشعر العربي – يُظهر خروجاً عن هذه القاعدة في مواضع متعددة. مما يطرح سؤالاً علمياً مهماً: ما دوافع هذه المخالفات؟ وهل هي جائزة أم مقصودة؟ وهل تدخل في باب الضرورات أم هي تنوع أسلوبي؟

3. قلة الدراسات المستقلة في هذا المجال:

على الرغم من أهمية موضوع المطابقة، إلا أنَّ أغلب الدراسات النحوية تناولتها عرضاً في سياق الحديث عن أبواب أخرى مثل التوابع أو الجملة الاسمية أو الفعلية، ولم تُفرد لها دراسة مستقلة ووافية، خاصة فيما يتعلق بـ "عوارض المطابقة."

4. تحليل الظاهرة من منظور تطبيقي قرآني:

اختيار القرآن الكريم مجالاً للتطبيق يُعد دافعاً أساسياً، لأنّ النص القرآني يجمع بين الدقة البيانية والثراء النحوي، ويقدّم شواهد عالية القيمة يمكن من خلالها دراسة ظاهرة المطابقة وعوارضها بعمق ودقة.

5. إثراء الجانب البلاغي في النحو:

دراسة العوارض لا تقف عند حد النحو، بل تمتد إلى البلاغة، حيث يكون الخروج عن المطابقة مقصوداً لأغراض أسلوبية كالإيجاز، أو التوكيد، أو رفع الإبهام، أو مراعاة اللفظ دون المعنى أو العكس. وهذا يربط بين النحو والبلاغة بشكل تكاملي.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة المطابقة في النحو العربي باعتبارها أحد الأسس الكبرى التي يقوم عليها بناء الجملة، مع التركيز على العوارض التي تطرأ عليها فتؤدي إلى الخروج عن القاعدة العامة. كما يسعى إلى:

1- تحديد مفهوم المطابقة وأنواعها ومجالاتها في الجملة العربية (كالإسناد والتوابع).

2- رصد العوارض النحوية التي تؤثر على المطابقة، كالعطف، والتقدير، والتأنيث المجازي، والمعنى دون اللفظ، وغيرها.

3- تحليل الشواهد التطبيقية التي وردت في القرآن الكريم والتي خرجت عن المطابقة

المألوفة، وبيان دلالة هذا الخروج وأسبابه.

4- الكشف عن العلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال البلاغي، وكيف يكون الخروج عن المطابقة أداة تعبيرية مقصودة وليست خطأ لغوياً.

5- إبراز مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على استيعاب التنوع الأسلوبي دون الإخلال بالقواعد العامة.

الدراسات السابقة:

1- ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، د. حسين عباس الرفايعة، جامعة الحسين بن طلال، دار جرير للنشر، عمان-الأردن، ط1، 1426ه-2006م .

2- العدول عن المطابقة في الجملة العربية، يوسف محمد العنزي و رائد سعد الشلاحي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 2، 2014.

3- المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، فراس عصام شهاب السامرائي، بإشراف أ.د: عدنان عبدالكريم جمعة، جامعة البصرة كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2005م.

المنهج المتبع:

ولمّا كان البحث يتطلب منهجاً يسير عليه، ويسدد خطواته، اتبعتُ في ذلك المنهج الوصفي الذي فرضته طبيعة الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المطابقة النحوية، العوارض التركيبية، العدول، الضمائر ومرجعها، الالتفات،

تمهيد:

أوّلاً-مفهوم المطابقة:

أ-لغةً: المُوافَقة والتَّطابُق: الإتِّفَاقُ. وطابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إذا جَعَلْتَهُمِا عَلَى حَذْو وَاحِدٍ وأَلزقتهما[1].

ب-اصطلاحاً: على الرغم من كثرة ورود مفهوم "المطابقة" في كتب النحو العربي، ولا سيما في سياق الحديث عن باب التوابع، فإن النحويين القدامى لم يقدّموا تعريفًا اصطلاحيًّا دقيقًا لهذا المفهوم، ولم يُقيدوه بضابط جامع مانع. وإنما اكتفوا بالإشارة إليه من خلال التطبيقات العملية، وذلك عبر الاستشهاد بالأمثلة المصنوعة حينًا، وبالشواهد النحوية المأخوذة من القرآن الكريم أو الشعر العربي حينًا آخر.

ويُلاحظ أن سيبويه، على الرغم من مركزية كتابه في الدرس النحوي، لم يُخصّص للمطابقة بابًا مستقلًا أو تعريفًا صريحًا، وإنما عرض لها عرضًا ضمنيًّا في مواضع

متعددة، لا سيما في سياق تناوله لأحكام "الصفة"، حيث تظهر فكرة المطابقة جلية من خلال تطابق الصفة مع الموصوف في الإعراب، والجنس، والعدد، والتعريف والتنكير، دون أن يُصاغ ذلك في صورة قاعدة مُنظّرة أو مُؤطّرة بمصطلح واضح، يقول سيبويه: " اعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل"[2]، وأورد في مكان آخر فصلًا وسمه بـ" هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك "[3].

والقول نفسه عند المبرّد من حيثُ إنّ الخبر هو المبتدأ دون أنْ يُحدِّد نوع المطابقة: " اعلم أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى"[4].

وذكر ابن السرّاج في كتابه الأصول تحت باب (هذه توابع الأسماء في إعرابها): " التوابعُ خمسةٌ: التوكيد والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف، وهذه الخمسةُ: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلّا بتوسط حرف، فجميع هذه تُجْرِي على الثّاني ما جرى على الأوّل من الرفع والنصب والخفض"[5].

وقد أشار ابن مالك إلى هذا المفهوم من خلال أحد مظاهره، وهو التوافق الإعرابي بين التابع والمتبوع، حيث عبّر عنه بمصطلح "الموافقة"، الذي يُعدّ مرادفًا لمصطلح "المطابقة" في هذا السياق. وتُظهر عبارته إدراكًا لأهمية هذا النوع من العلاقات النحوية، وإنْ لم يُفرد له تعريفًا اصطلاحيًا مستقلاً، كما لم يُوسّع القول فيه بوصفه مبحثًا قائمًا بذاته، " في أصل الخبر التأخر لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه"[6].

ويبدو أنّ أبا هلال العسكري كان له قصبُ السبق في حدِّ ظاهرة المطابقة؛ إذ ذهب إلى أنّها "حَمْلُ شيء على شيء آخر في بعض أحكامه لوجه من الشَّبَه أو حَمْلُ الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما"[7].

وعلى هذا النهج سار النحويون المتأخرون، إذ لم يتجاوزوا في تناولهم لمسألة المطابقة ما قرّره السابقون، فاقتصروا غالبًا على بيان حكم الصفة في مطابقتها للموصوف، دون الخوض في تأصيل المفهوم أو تحديد حدوده المصطلحية. وقد جاء تناولهم لذلك في سياق متفرّق، ضمن مظانّهم النحوية، على نحو ما أورده أبو البركات الأنباري في فصل (موافقة الصفة للموصوف)[8].

إنَّ أبرز أنواع التطابق التي تهتم بها اللغة وتنظمها هما صورتان أساسيتان[9]:

1-التّطابق في العدد.

2-التّطابق في النوع.

وتُبرز اللغة العربية، في بنيتها وقواعدها النحوية، أهمية المطابقة بوصفها مبدأً أساسًا يحكم العلاقة بين عناصر التركيب، ولا سيّما في هذين الجانبين، وتمثل مواضع الاتفاق والاختلاف في هذا السياق قضايا محورية تؤثر تأثيرًا مباشرًا في سلامة الأداء اللغوي ودقّته، مما يجعل دراستها أمرًا جوهريًا في فهم النظام النحوي العربي.

وهنا تتجلّى أهمية اللغة العربية في التمييز بين العدد من حيث المفرد والمثنى والجمع، حيث قسمت الجموع إلى نوعين رئيسيين: جمع القلة وجمع الكثرة، ولكلّ منهما صيغ خاصة ومحددة. كما فرّقت اللغة بين الضمائر وفقًا للعدد والنوع، مع إيلاء معاملة مميزة للمذكر تختلف عن المؤنث. ويتجلى هذا التمايز بوضوح في الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، بالإضافة إلى الأفعال والصفات، حيث تستلزم الأشكال المؤنثة وجود علامات خاصة تفتقر إليها الأشكال المذكرة[10].

ثانياً-أهمية المطابقة:

تكتسب المطابقة أهمية بالغة في تعزيز الترابط بين مكونات التركيب داخل الجملة الواحدة، لا سيما بين العناصر المتطابقة، حيث تعد مؤشرًا دالًا على الارتباط الدلالي بينها. كما يمكن أن تشكل المطابقة قرينة لفظية تساعد في تحديد الباب النحوي الذي ينتمي إليه التركيب، مما يسهم في توضيح العلاقات النحوية والدلالية بين أجزائه، فالمطابقة هي التي تُحكم الروابط بين عناصر التركيب التي تحتاج إليها الجملة، وغيابها يؤدي إلى تفكك الترابط بينها، فتغدو الكلمات المتجاورة متباعدة في المعنى، ويصعب عندئذٍ إدراك المقصود منها [11].

تظهر المطابقة في خمسة جوانب رئيسة هي:

أ-الإعراب.

ب-الشخص (التّكلم - الغيبة- الخطاب).

ج-العدد (المفرد- المثنى- الجمع).

د-النّوع (التّذكير- التّأنيث).

ه-التّعيين (التّعريف- التّنكير).

وتحقق المطابقة في هذه الجوانب يسهم في تحديد المعنى النّحوي، يقول الدكتور تمام حسان: لا شكّ أنّ تحقق المطابقة في أحد هذه المجالات الخمسة يعزز العلاقة بين العنصرين المتطابقين، فتغدو المطابقة نفسها دليلاً على ما بينهما من ترابطٍ معنوي[12].

المطلب الأول- عارض المطابقة في النّوعِ (التّذكير والتّأنيث):

أوّلاً-عارض المطابقة في النّوع بين المبتدأ والخبر:

اشترط النحاة في علاقة التطابق بين المبتدأ والخبر أن يتطابقا في الجنس والعدد، باعتبار أن هذا التطابق ضروري لتحقيق الانسجام النحوي والدلالي في الجملة الاسمية. أما فيما يتعلق بالتعريف والتنكير، فلم يشترطوا التطابق الصارم، إذ قد يجتمع المبتدأ والخبر في هذه الخاصيتين معًا، رغم اختلافهما في بعض الجوانب الشكلية أو الدلالية. ويعكس هذا التمييز مرونة القواعد النحوية في ضبط العلاقات بين أجزاء الجملة، بحيث يُراعى التوافق الأساسي في الجنس والعدد كضمانة لفهم المعنى، بينما لا تُفرض قيود صارمة على التعريف والتنكير، التي يمكن أن تتفاوت تبعًا لسياق الاستخدام وأغراض الخطاب، يقول الدماميني: يجب أن يوافق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ما دام ذلك ممكنًا ومناسبًا في السياق[13].

فالأصل أنْ يتفق المبتدأ والخبر في النّوع تذكيراً وتأنيثاً حتى يكون الكلام مستقيماً، فتقول: محمد ناجح، فاطمة صالحة، أمّا إذا خالف الخبر المبتدأ في النّوع، فيعد ذلك عدولاً، وقد أجمع النّحاة على جواز مخالفة الخبر المبتدأ إذا كان على صيغة (فعيل)، لأنّ فعيلاً بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث[14]، كما ذكر العكبري أنّ صيغة (فعول) لم يستوِ فيها المذكر والمؤنث إلّا لما تفيده من معنى المبالغة، نحو: امرأة صبور[15].

عبّر ابن الشّجري عن رأيه في حكم المطابقة بين المبتدأ والخبر في النّوع: وإنما مُنع قولك: الشمس طلع، لأنّ الخبر المفرد يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إذ إنّ الخبر المفرد في حكم المبتدأ نفسه، ولما جاء الفعل في موضع الخبر، وكان في معنى الفاعل، وجب أن تلحقه تاء التأنيث كما تُلحق باسم الفاعل، فقيل: الشمس طلعت[16].

قال الرضي: "والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً"[17].

أمّا أبو حيان فقال: أما المبتدأ والخبر من حيث التذكير والتأنيث، فإذا كان المبتدأ هو الخبر في المعنى، جازت المخالفة بينهما في اللفظ، مثل: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل إذا كان اسمه فاطمة. أمّا إذا لم يكن الخبر صفةً، فيُراعى حينئذٍ المطابقة بينهما، وقد تقع المخالفة في بعض المواضع إذا كان التأنيث غير حقيقي، كما في قوله (:والعين بالإثمدِ الحاديّ مكحول) ، أي المقصود عضو أو شيء [18].

ويظهر أنّ أبا حيان قد أجاز ما منعه ابن الشّجري، ويرى السيــرافي أنّ

هذا النّوع من المخالفة لا يستقيم إلّا في الشعر[19].

وممّا يدلّ على أنّ هناك عدولاً يأتي في بعض التّراكيب مَجِيئها في القرآن والشعر وأقوال العرب، مما جعل بعض النحاة واللغويين يطلقون قواعد عامة تجيز هذا الضرب من المخالفة، ومن ذلك ما حكاه القيرواني: "بأن كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه"[20].

ومن عوارض المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر ما وجدته في سورة آل عمران : **قوله تعالى:**﴿**قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌۖ**﴾[21]، لقد وصف المفردة المؤنثة (امرأتي) وأخبر عنها بلفظ مفرد مذكر (عاقر)، والقول في هذه الآية من وجهين:

الأوّل: يُعدّ لفظ (عاقر) من الكلمات التي يُستخدم فيها اللفظ نفسه للمذكّر والمؤنّث، فيُقال: رجلٌ عاقرٌ كما يُقال امرأةٌ عاقرٌ دون تغيير في الصيغة[22].

الثّاني: يُفهم معنى الآية على جهة النَّسَب، فعاقرٌ أي: ذاتُ عُقر، أي منسوبة إلى العُقم، ومعناها على صيغة المفعول، أي: معقورة[23].

ثانياً-عارض المطابقة في النّوع بين الفعل والفاعل:

الأصل أن يتطابق الفعل مع فاعله أو النائب عنه في النوع، بحيث يكون الفعل مذكرًا إذا كان الفاعل مذكرًا، ومؤنثًا إذا كان الفاعل مؤنثًا. ويتم التعبير عن التأنيث في الفعل الماضي بإلحاق علامة التأنيث (التاء) به، بينما تسبق هذه العلامة الفعل المضارع وفي حالة كون الفاعل مذكرًا، تُحذف علامة التأنيث عن الفعل، يقول ابن مالك: ولأنّ تأنيث لفظ الفاعل لا يُعتمد عليه دائماً، إذ قد يكون اللفظ مؤنثًا في الصيغة لكنه يُطلق على مذكّر، فقد احتاطوا في بيان تأنيث الفاعل بإلحاق التاء بالفعل، ليُفهم من الوهلة الأولى أنّ المقصود فاعل مؤنث [24].

أ- المواضع التي يتعيّن فيها تأنيث الفعل [25]**:**

1- يُؤنَّث الفعل وجوبًا عندما يكون فاعله ضميرًا متصلًا يشير إلى مؤنث، سواء كان هذا المؤنث حقيقيًّا كـ *هند قامت*، أو مجازيًّا كـ *الشمس طلعت*، فإذا لم يُؤنَّث الفعل في هذا الموضع عُدَّ التركيب خطأً.

2- يُؤنَّث الفعل وجوبًا إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا، متصلًا بالفعل في التركيب، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[26]، وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي فاصل غير (إلّا)، جاز إثبات تاء التأنيث أو حذفها، مع كون الإثبات أولى، نحو: أتى خالداً ليلى، أي أتت، أما إذا كانت (إلّا) هي الفاصل، فإن جمهور النحاة

يمنعون إثبات التاء، فيُقال: ما قام إلّا هند، ولا يُقال: ما قامت إلّا هند.

ب- المواضع التي يجوز تأنيث الفعل [27]**:**

1- من مواضع جواز تأنيث الفعل أن يفصل بينه وبين فاعله اسمٌ ظاهر مؤنث تأنيثًا حقيقيًا، وقد بيّن سيبويه هذه المسألة بقوله: "كلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: (حضر القاضي امرأة)؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء"[28].

2- إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا مجازيًا، يجوز ترك علامة التأنيث على الفعل، لأن التأنيث هنا لفظي لا حقيقي نحو قوله تعالى:﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾[29]، وردت في القرآن الكريم حالات يُؤنَّث فيها الفعل مع فاعل مؤنث مجازي مفصول عنه، رغم أن الغالب أن يُذكَّر الفعل مع مثل هذا النوع من الفاعل[30].

أ-عارض المطابقة في النّوع بين الفعل وفاعله المفرد:

إنّ الأصل في الفعل أن يطابق فاعله في التذكير والتأنيث كما ذكر آنفاً، وأيّ خروج عن هذا الأصل يُعدّ من قبيل العوارض التركيبية التي تطرأ على الجملة، وتُفسّر في ضوء السياق أو الأسلوب، لا باعتبارها قاعدة مطّردة.

وقد ورد هذا العارض في سورة النساء في قوله تعالى:﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُۖ﴾[31]، لقد ذُكِّرَ الفعل (بيَّت)، لأنّ الطائفة مؤنث غير حقيقي[32].

ب-الفعل المسند إلى الجموع:

تقرّر القواعد النحوية أن الأصل يقتضي تذكير الفعل إذا كان فاعله جمع مذكر سالمًا، وذلك التزامًا بمبدأ المطابقة بين الفعل والفاعل في النوع (التذكير والتأنيث). وقد تبنّى هذا الاتجاه جمهور البصريين، مستندين في ذلك إلى أنّ سلامة نظم الواحد في جمع المذكر السالم أوجبت تذكير الفعل[33].

وأمّا عن أنواع الجمع الأخرى فقد جوز النّحاة تذكير الفعل وتأنيثه، وهذا الجمع يشمل جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، واسم الجمع.

1-الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم:

يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالمًا، تحقيقًا للمطابقة بين الفعل وفاعله في النوع (التأنيث)، وهو ما ذهب إليه البصريون، استنادًا إلى أن مفرد هذا الجمع سالم في لفظه[34]، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا تذكير الفعل على معنى الجمع والتّأنيث على معنى الجماعة، واستدلوا على صحة جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم بقوله تعالى:﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾[35]، حيث جاء الفعل مذكراً،

والفاعل جمع مؤنث سالماً[36]، وقد ردّ البّصريون على هذه الأدلة: "بأنّ التّذكير في (جاءك) للفصل, أو لأنّ (أل) مقدرة باللاتي وهي اسم جمع"[37]، وتبع الكوفيين في مذهبهم ابن مالك إذ يقول: " كل جمع سوى جمع المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتأنيثه باعتبار الجماعة، نحو: قام الرجال، وقامت الرجال، وبعض النحويين يلتزم تأنيث هندات ونحوه لسلامة نظم واحده"[38].

و الرأي الأرجح هو ما ذهب إليه البصريون من وجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالمًا متصلًا بفعله، تحقيقًا لمبدأ المطابقة بين الفعل وفاعله في النوع. أما جواز التذكير أو التأنيث في بعض السياقات، فتعود علّته الراجحة إلى القاعدة النحوية التي تقر بجواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، بشرط أن يكون مفصولًا عن فعله بفاصل غير (إلّا). ويستوي في هذا الحكم المؤنث العاقل وغير العاقل على حد سواء. ويؤيد هذا الاتجاه ما جاء في النظم القرآني من التزام واضح بمطابقة الفعل لجمع المؤنث السالم، مما يعزز صحة هذا الرأي.

وقد ورد هذا العارض في سورة آل عمران في قوله تعالى:﴿وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾[39]، قرأ صالح بن كيسان: (وجاءهم البينات) و(جاءتهم البينات)، فقال إن المذكر والمؤنث يُجمعان على نحو واحد، وأضاف: (يكاد وتكاد السموات)[40]، إذا كان الفاعل مؤنثًا غير حقيقي، يجوز فيه حذف أو إثبات تاء التأنيث سواءً كان الفعل متصلًا بالفاعل أو مفصولًا عنه، مثل :*جاءهم البينات* أو *جاءتهم البينات*[41]، وسبب حذف التاء في هذا الموضع؛ لأنّ تأنيث البينة غير حقيقي، ولأنّها بمعنى الدليل[42].

استعمل القرآن لفظ (البينات) بالتّذكير والتّأنيث:

(جاءتهم البينات) يأتي الفعل مؤنثًا عندما يُراد به معنى النبوءات أو المعجزات، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[43]، ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ﴾[44]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم﴾[45]، كلمة (البينات) هنا تعنى المعجزات أو النبوءات، أي : (من بعد ما جاءتهم المعجزات والنبوءات) .

و(جاءهم البينات) بالتذكير تأتي بمعنى الأمر والنهي، مثل قوله تعالى:﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي﴾[46]، أي: جاءني الأمر والنّهي من ربي[47].

2-الفعل المسند إلى جمع التكسير:

أجمع جمهور النحاة على جواز تأنيث الفعل أو تذكيره عند إسناده إلى جمع التكسير،

وذلك لاختلاف الاعتبار في توجيه الإسناد، فالتذكير جاء بناءً على حمل جمع التكسير على لفظ (جَمع)، كما لو قيل: جاء جمعُ جواريك أو جاء جمعُ نسائك، أما التأنيث، فمبنيّ على حمل المعنى على (جماعة)، فيُقال: جاءت جماعةُ جواريك وجاءت جماعةُ نسائك[48].

يقول ابن السراج في الفعل الذي يجوز تذكيره وتأنيثه مع الجمع: "لك أن تذكر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة"[49].

ويقول ابن يعيش في ذلك: الجمع يكسب تأنيثاً لأنّه يصير في معنى الجماعة وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنّه تأنيث لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما؛ فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث؛ فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحد أو تذكيره. فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه، نحو: قام الرجال، وقامت الرجال من غير ترجيح؛ لأنّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإنْ قدرته بالجمع ذكرَّته، وإنْ قدرته بالجماعة أنثته[50].

يتبيّن من كلام ابن يعيش أن النحاة لم يرجّحوا تذكير الفعل أو تأنيثه عند إسناده إلى جمع التكسير بناءً على نوع مفرده – أكان مذكّرًا أم مؤنّثًا. فقد يكون مفرد جمع التكسير مذكّرًا حقيقيّ التذكير، ومع ذلك أجاز النحاة تذكير الفعل باعتبار الجمع دالًا على معنى (جمع)، كما أجازوا تأنيثه إذا حُمل على معنى (جماعة)، مع ترجيح التذكير في هذه الحالة. أمّا إذا كان مفرد جمع التكسير مذكّرًا غير حقيقي التذكير، فإن الوجهين – التذكير والتأنيث – جائزان دون ترجيح لأحدهما، كما في قوله تعالى :﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾[51]، حيث أُسند الفعل إلى جمع تكسير مفرده غير عاقل. أما إذا كان مفرده مؤنثًا غير حقيقي التأنيث، فيُستحب أن تُلحق بالفعل علامة التأنيث، وهذا هو الأرجح، استنادًا إلى الاستقراء اللغوي لشواهد القرآن الكريم[52].

وقد ورد هذا العارض في سورة آل عمران:

اتّسم النظم القرآني بكثرة إيراد علامة التأنيث عند إسناد الفعل إلى الفاعل المؤنث، سواء أكان متصلًا به أم مفصولًا عنه، وقد جاءت هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم على وجه يغلب فيه إثبات علامة التأنيث على حذفها، مما يعكس دقة النظم وحرصه على المطابقة النحوية في غالب الاستعمالات.

مثاله في حالة الاتصال: قوله تعالى:﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ﴾[53].

أمّا في حالة الانفصال فقوله تعالى:﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ﴾[54].

أمّا التّذكير فهو أقل من سابقه ، فمثاله في حالة الانفصال قوله تعالى:﴿قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ

رُسُل مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾[55].

3-الفعل المسند إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي:

اسم الجمع هو: ما دلّ على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً، وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة، ومثاله: قوم، ورهط، وذود.[56].

أمّا اسم الجنس الجمعي فهو: اللفظ الدّال على جمع وله واحد من لفظه، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، بأنْ تكون التاء في المفرد نحو: " شجرة، وشجر" و"بقرة، وبقر" وهذا هو الغالب، أو أن تكون التاء في الدال على الجمع نحو: "كمأة، وكمء" ، وهذا نادر، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو: "روم وروومي"، و"زنج وزنجي"، و"عجم وعجمي"[57].

وقد أجاز النّحاة تذكير الفعل معه على إرادة معنى الجمع، وتأنيثه على إرادة معنى الجماعة، يقول سيبويه:[58] "وأمّا الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنّه مؤنث... وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى؛ لأنّ الجميع يؤنث إنْ كان كل واحد معه مذكراً من الحيوان، فلما كان كذلك صيروه بمنزلة المَوات؛ لأنّه قد خرج من الأوّل الأمكن حيث أردت الجميع، فلما كان ذلك احتملوا أنْ يجروه مجرى الجميع المَوات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك، وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنّه في معنى الجمع كما قالوا في هذا، كما قال الله تعالى:﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾[59]، إذ كان في معنى الجميع وذلك قوله تعالى:﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾"[60].

وممّا جاء في سورة آل عمران مما يجوز تذكيره وتأنيثه قوله تعالى: ﴿**وَدَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾[61]، فقد ورد في موضع التأنيث.

ثالثاً- عارض المطابقة في النّوع بين النعت والمنعوت:

النعت تابع يتبع متبوعه في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، يقول سيبويه: "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلّا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصف إلّا بنكرة"[62].

ويرجع سبب هذا التطابق إلى أن النعت والمنعوت يعاملان معاملة الاسم الواحد من حيث المطابقة في الإعراب والتنكير والتأنيث والتذكير، يقول ابن يعيش: إن وجوبَ اتباع النعت للمنعوت في الخصائص المذكورة يعود إلى أن النعت والمنعوت يُعدّان كيانًا واحدًا؛ فكل ما يَعرض للاسم يَعرض للنعت أيضًا وعلّة هذا التشبيه في الوحدة أن النعت يُخصِّص المنعوت وينقله من نوع عام إلى نوع أخصّ منه، وبهذا يصبح اجتماعهما بمنزلة نوعٍ أخصّ من نوع المنعوت وحده[63].

وينقسم النعت باعتبار معناه إلى قسمين[64]:

أ-النعت الحقيقي: هو ما يُفيد معنى قائمًا في متبوعه الأصلي أو في ما يُعدّ في حكمه.

وحكمه أنْ يتبع النعت المنعوت في أربعة أشياء:

1-حركات الإعراب- وما ينوب عنها.

2-الإفراد والتثنية والجمع.

3- التّعريف والتّنكير.

4-التّذكير والتّأنيث.

ب-النعت السببي: هو الذي يدلّ على معنى في شيء بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت، نحو: هذا بيت متسعةٌ أرجاؤهُ، نظيفةٌ غرفُهُ، بديعةٌ فرشُهُ.

وعلاقته: أنْ يذكر بعده اسم ظاهر-غالباً- مرفوع به، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصب عليه معنى النعت،

وحكمه: أنّه يطابق المنعوت في أمرين معاً:

1-حركة الإعراب وما ينوب عنها.

2-التّعريف والتّنكير.

أمّا التّذكير والتّأنيث فيتبع فيهما السببي، وجوباً في بعض الحالات، وجوازاً في غيرهما، وأمّا التّثنية فلا يثنى، وأمّا الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات تبعاً للسببي ومطابقةً له.

وقد ورد هذا العارض في سورة آل عمران في قوله تعالى:﴿**قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ**﴾[65]، لم تُؤنَّث كلمة "سواء "رغم كونها صفة لمؤنث، وذلك لأنها مصدر استُعمل في موضع الصفة [66].

المطلب الثاني - عارض المطابقة في العدد (مفرد، والمثنى، والجمع)

لقد أولى النحاة أهمية كبيرة لدور التطابق في العدد، معتبرينه قاعدة أساسية في بناء التراكيب اللغوية. وأكدوا على ضرورة تحقق التطابق في مختلف أركان الجملة، سواء بين المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو النعت والمنعوت، وغيرها من عناصر التركيب، مع الإقرار بوجود بعض الحالات التي يظهر فيها عدم التطابق ظاهريًا ولكنها لا تنفي القاعدة العامة. وقد تجلى اهتمام النحاة بهذه القاعدة بوضوح عند بحثهم للضمائر، إذ قسموها إلى فئات تتناسب مع المفرد والمثنى والجمع، وهو التصنيف الذي طبقوه أيضًا على الموصولات وأسماء الإشارة، مما يعكس إدراكهم العميق للحاجة إلى التطابق العددي في مختلف أصناف الكلام. كما صنّفوا الأفعال بحسب العدد إلى المفرد والمثنى والجمع بأقسامه الثلاثة، مما يؤكد المكانة الجوهرية التي

تحتلها هذه القاعدة في نظرياتهم النحوية. ويظهر من خلال قواعدهم، على سبيل المثال، في شرحهم للخبر المفرد الذي يعادل المبتدأ في المعنى، أن تطابق الخبر مع المبتدأ في العدد – سواء بالإفراد أو التثنية أو الجمع – أمر لا غنى عنه، مما يؤكد التزامهم الدقيق بمبدأ التطابق كركيزة في التراكيب النحوية.

كما تناول النحاة وجوب تحقيق التطابق بين النعت والمنعوت، إذ إن النعت يعتبر تابعًا يكمل متبوعه من خلال بيان صفة من صفاته، لذلك يستلزم وجود تطابق نوعي بين النعت ومنعوته لضمان التوافق اللغوي والمعنوي [67].

أوّلاً- عارض المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر:

أكّد النحاة على ضرورة التطابق بين المبتدأ والخبر في العدد، سواء كان إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، إذ يُعدّ هذا المبدأ قاعدة أساسية في اللغة العربية. فلو كان المبتدأ مفردًا، وجب أن يكون الخبر مفردًا، وكذلك في حال المثنى والجمع، كما في الأمثلة: محمد ناجحٌ، والمحمدان ناجحانِ، والمحمدون ناجحون.

وقد ورد عارض المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث العدد في سورة آل عمران:

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾[68], ويُنظر في هذه الآية من ثلاثة وجوه:

أوّلهما: قصده بهذا التعبير أن كل الآيات تُعدّ آية واحدة، أي أن القرآن كله يشكّل معجزة واحدة متكاملة. فالآيات تتّحد كأنها آية واحدة في بلاغتها، ودقة نظمها، وإعجازها، وقد أفرد هذا المعنى للتأكيد على وحدة القرآن في معجزته وروعته[69].

ثانيهما: الاكتفاء باستخدام المفرد دون الإشارة إلى الجمع[70].

ثالثهما: إن كل آية من آيات القرآن الكريم تُعدّ جزاءًا من أم الكتاب كما قال الله تعالى:﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[71]، أي: فاجلدوا كل فردٍ منهم[72].

ثانياً-عارض المطابقة في العدد بين النعت والمنعوت:

وقد ورد عارض المطابقة بين النعت والمنعوت من حيث العدد في سورة النساء:

أ-الموضع الأوّل: قال تعالى:﴿**وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ**﴾[73]، على الرغم من أن (الرجال) جمع، فقد وُصفت بكلمة (كثير)؛ لأن (كثير) تُستخدم في اللغة للمفرد والجمع دون تغيير [74].

ب-الموضع الثّاني: قال تعالى:﴿**وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا**﴾[75]، قوله تعالى: (أموالكم التي): اتفق الجمهور على استخدام (التي) بصيغة المفرد؛ لأن مفرد (الأموال) مذكر. ولو استُعملت (اللواتي) لكانت جمعًا، مع أن (الأموال) جمع في الأصل. والقاعدة أن

الصفة إذا جُمعت لمجرد كون الموصوف جمعًا، فإن مفردها يطابق مفرد الموصوف في التذكير والتأنيث. وقد وردت قراءة شاذة باستخدام (اللواتي) جمعًا، مراعاةً للفظ (الأموال) باعتباره جمعًا [76].

ج-الموضع الثالث: قال تعالى:﴿**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ**﴾[77]، قوله: (يلوون) هو في موضع نصبٍ صفةٌ لفريقٍ وجمع على المعنى، ولو أفرد جاز على اللفظ[78].

د-الموضع الرابع: قال تعالى:﴿**فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**﴾[79]، جاء الإخبار عن (قوم) بلفظ (عدوّ) رغم أنه مفرد، لأنّ صيغة (فعول) بمعنى (فاعل) تُستخدم كثيرًا في كلامهم بأنْ يكون مفرداً مذكراً غير مطابق لموصوفه[80].

المطلب الثالث: عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه

تنقسم الضمائر في اللغة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي:

ضمائر المتكلم، وضمائر الغائب، وضمائر المخاطب ، يقول **أبو حيان**: "باب المضمر" هو الاسم الذي أطلقه البصريون على هذا القسم، بينما يسميه الكوفيون "الكناية" أو "المكنى". ولا يحتاج المضمر إلى رسم خاص لأنه محصور ومحدد. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: متكلم، مخاطب، وغائب[81].

ولأنّ الضمير من الألفاظ المبهمة، فإنه يحتاج إلى ما يوضحه ويرفع عنه هذا الإبهام. وهذا يشبه ما نجده في الأسماء الموصولة، التي لا يتم معناها إلا بجملة الصلة التي تأتي بعدها لتوضح المقصود. وبالمثل، لا بدّ من وجود ما يفسر الضمير ويزيل غموضه.

فنجد ضمير المخاطب والمتكلم يفسرهما المشاهدة، أمّا ضمير الغائب فيحتاج إلى ما يفسره، وهذا المفسر في الغالب يكون اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره[82]، فنقول: (محمد ضربته) فالهاء عائدة على محمد، وقد لا يصرح بلفظ مرجع الضمير؛ لوجود ما يدلّ عليه حساً كما في قوله تعالى:﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾[83]، والمقصود موسى عليه السلام، وإنْ لم يصرح بلفظه لكونه حاضراً، أو لوجود ما يدلّ كما في قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[84]، أي: القرآن الكريم.

يجب أن يتطابق هذا الضمير مع مرجعه في العدد والجنس؛ فإن كان المرجع مفردًا مذكرًا، وجب أن يكون الضمير كذلك مفردًا مذكرًا، وإن كان مفردًا مؤنثًا، تعيّن أن يكون الضمير مفردًا مؤنثًا. وينطبق هذا الحكم أيضًا على المثنى والجمع، سواء في المذكر أو المؤنث.

أوّلاً-عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه في الإفراد:

إذا كان الضمير مفرداً مذكراً:

الأصل في ضمير الغائب المفرد المذكر أن يتوافق تمامًا مع مرجعه.

وقد ورد عارض عدم المطابقة بينهما في سورتي آل عمران والنساء:

1-الموضع الأوّل: قال تعالى:﴿**إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ**﴾[85]، فقد عاد الضمير مفرداً مذكراً وهو الهاء من (اسمه) على (كلمة)، وهي لفظ مفرد مؤنث.

والحديث هنا يتناول عدة أوجه:

أ- المقصود بلفظة "الكلمة "في هذه الآية هو معنى "الخبر" ، قال الطّبري: قال الطبري: إن قوله بكلمة منه يعني رسالة من الله أو خبرًا منه، وهو على غرار قول القائل: *(ألقى فلانٌ إليّ كلمة سرّني بها)*، أي بمعنى: (*أخبرني خبراً سرّني)*[86].

ب-إن عيسى عليه السلام خُلِق بكلمة من الله تعالى، أي أنّ الله أوجده بقول "كُن" والمقصود بلفظة "الكلمة "هنا هو الولد الذي أوجده الله في الحياة الدنيا بأمره " كُن"

وقد ذكر الله هذا المعنى في عدة آيات كريمة، قال ابن كثير: قال الله تعالى:﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾[87]، أي: الولد يُوجد بأمر الله، أي بأن يقول "كُنْ "فيكون [88].

ويقول الزركشي: يجوز إطلاق لفظ "بالكلمة "على المسيح عليه السلام؛ لكونه وُجد بكلمة الله تعالى دون أب، وهو ما يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[89]، ولا تتصف الكلمة بذلك[90].

2-الموضع الثّاني: قال تعالى:﴿**وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا**﴾[91]، فالضمير في كلمة (منه) هو مفرد مذكر، بينما مرجعه في (صدقاتهن) هو جمع مؤنث.

والقول في هذه الآية من أوجه منها:

أوّلاً: إن لفظة "الصدقات "في الآية تعني "الصداق"، وإذا عُدّ الضمير في "منه "إلى هذا المعنى، تتحقق المطابقة بين الضمير ومرجعه[92].

وقال الزمخشري: أو يمكن أن يُعزى الضمير إلى ما يدل عليه لفظ "الصدقات"، أي إلى الصداق[93].

ثانياً: إن الضمير في الآية يُعامل كما يُعامل اسم الإشارة، وكأن القول يُنسب إلى أي شيء من ذلك[94].

وقد أشار أبو حيان إلى وجهين آخرين غير هذين، كما ورد ذلك في كتابه البحر

المحيط : وقيل إن الضمير يعود إلى المال، وهو غير مذكور صراحة، لكنه مستفاد من لفظ "صدقاتهن " كما قيل إنه يعود إلى الإيتاء، وهو المصدر المشار إليه بالفعل "آتوا"[95].

3-الموضع الثّالث: قال تعالى:﴿**وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ** ﴾[96]، إنْ قيل: قد تقدّم ذكرُ الرجل والمرأة فلم أفرد الضمير وذَكَّرَهُ؟ قيل: أمّا إفراده فلأنّ (أو) لأحد الشيئين، وقد قال أو امرأةٌ، فأفرد الضمير لذلك، أمّا بالنسبة إلى تذكيره ففيه ثلاثة وجوه:

الأول: يعود الضمير إلى الرجل، لأنه جاء مذكّرًا ومبتدأً به.

الثاني: إن الضمير يعود إلى أحدهما، ولفظ أحد هنا مذكّر.

الثالث: إن الضمير يعود إلى الموروث أو الميت، استنادًا إلى الدليل الذي ذُكر سابقًا[97].

ثانياً- عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه في الخطاب والتكلم والغيبة (الالتفات):

الأصل في اللغة أن يتطابق الضمير مع مرجعه بحسب نوع الخطاب؛ فيعود عليه ضمير المخاطب إذا كان مخاطبًا، وضمير المتكلم إذا كان المتكلم، وضمير الغائب إذا كان الغائب. فمثلاً نقول: أنت كتبتَ للمخاطب، وأنا كتبتُ للمتكلم، وهو يكتبُ للغائب، وكل ما يخالف هذا الأصل يُعد من عوارض التركيب اللغوي.

مفهوم الالتفات:

أ-لغةً:

" يقال: لفَتَ وجهَه عَنِ القَوْمِ: صَرَفَه، والْتَفَتَ التِفاتاً، والتَّلَفُّتُ أكثرُ مِنْهُ، وتَلَفَّتَ إلى الشَّيْءِ والْتَفَتَ إليه: صَرَفَ وجْهَهُ إليه، ويقال: لَفَتُّ فُلَاناً عَنْ رأيه أي صَرَفْتُه عَنْهُ، ومنه الالْتفاتُ"[98].

ب-اصطلاحاً:

عرّفه السكاكي بأنّه :انتقال الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر بحيث يُنشّط هذا التنقل نشاط السامع ويزيد من يقظته للإصغاء، أفضل من الالتزام بأسلوب واحد فقط[99].

لقد لاحظ النحاة هذه الظاهرة وفهموا سرها البلاغي، خصوصًا في القرآن الكريم، لكن البلاغيين أولواها اهتمامًا أكبر من النحاة. ذلك لأن العرب كانوا يستخدمونها بكثرة في كلامهم لما لها من أثر قوي في جذب انتباه السامع وتنشيطه، كما أنها تحمي السامع من الشعور بالملل والرتابة، إذ لا يكون الكلام نمطيًا ومكرراً، بل يتنقل بين أساليب متعددة، مما يجعل له قبولًا واسعًا لدى المستمعين [100].

وله فوائد عامة وخاصة؛ فالفوائد العامة تتضمن تنشيط السامع، والحفاظ على صفاء

ذهنه، وتوسيع مجالات الكلام، وتجنب التكرار والاعتماد على أسلوب واحد فقط. أما الفوائد الخاصة فتختلف بحسب طبيعة المجالات التي يستخدم فيها، وقد أشار إليها الزركشي حسب الأغراض مثل: التعميم، والتنبيه، والتتميم، والمبالغة، والاختصاص، والاهتمام، والتوبيخ [101].

ج-صور الالتفات:

1-الالتفات من الخطاب إلى الغيبة:

يعد الالتفات من صيغة الخطاب إلى الغيبة من الأساليب الواردة في القرآن الكريم، وورد هذا الالتفات في سورتي آل عمران والنساء:

أ-الموضع الأوّل: قال تعالى:﴿**فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ**﴾[102]، الفاء هنا استئنافية، و"إنّ "شرطية، أما "تولوا" فهي فعل مضارع حُذفت منه إحدى التاءين، وهو فعل الشرط، وجملته لا محل لها. ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الغيبة، فيكون من باب الالتفات من المخاطب إلى الغيبة .الجملة في هذه الحالة في محل جزم فعل الشرط، والفاء تكون رابطة لجواب الشرط .أما "إنّ" فاسمها وجملتها "لا يحب الكافرين خبرها"، وجملة "فإنّ الله" تكون في محل جزم جواب الشرط[103].

ب-الموضع الثاني: قال تعالى:﴿**أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ**﴾[104].

الالتفات في قوله "أو جاء أحد "يظهر من انتقال الخطاب من المخاطب إلى الغيبة، إذ استخدم هذا الأسلوب كناية عما يستحيا من ذكره مباشرةً، فلم يخاطبهم به صراحة. وهذا الأسلوب يُعدّ من جماليات البلاغة في الكلام [105].

2-الالتفات من الغيبة إلى التكلم:

ورد الالتفات من صيغة الغيبة إلى التكلم، في سورة آل عمران:

أ-الموضع الأوّل: قال تعالى:﴿**سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ**﴾[106]، النص عبارة عن كلام مستأنف، يُسوق على طريق الالتفات للتنبيه على هول ما سيلقيه الله تعالى في قلوبهم ، والسين :حرف استقبال، ونلقي: فعل مضارع مرفوع وفاعله "نحن" ، وفي قلوب :جار ومجرور متعلقان بالفعل "نلقي"، والذين :اسم موصول في محل جر بالإضافة، وجملة "كفروا ": صلة لا محل لها من الإعراب، والرعب : مفعول به للفعل "نلقي"،أما الالتفات في قوله تعالى "سنلقي"، فهو انتقال من الغيبة إلى التكلم، لإبراز الاهتمام بما سيلقيه الله في قلوبهم.[107].

ب-الموضع الثّاني: قال تعالى:﴿**فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ**﴾[108]، يظهر الالتفات في قوله تعالى "فاستجاب لهم ربهم"، حيث انتقل الأسلوب من الغيبة إلى التكلم، وذلك لإبراز عظيم العناية الإلهية

في الاستجابة لدعائهم، وتشريف الداعين، مع تأكيد المساواة بين الرجال والنساء في العمل والجزاء. وقد جاء هذا التحول بعد أن كانت المرأة في الجاهلية محرومة من حقوقها ومنزلة المشاركة في الأجر والثواب [109].

3-الالتفات من الغيبة إلى الخطاب:

يعد الالتفات من صيغة الغيبة إلى الخطاب من الأساليب الواردة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وورد هذا الأسلوب في سورتي آل عمران والنساء.

أ-الموضع الأوّل: قال تعالى:﴿**وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ**﴾[110]، الواو استئنافية، وهو مبتدأ، وبما جار ومجرور متعلقان بخبر خبير، وجملة تعملون صلة الموصول، وخبير خبر المبتدأ.

ويُلاحظ في قوله تعالى التحول من الغيبة إلى الخطاب، وهو التفات بلاغي يقصد به زيادة في النكال، وتأكيد الوعيد والإنذار[111].

ب-الموضع الثّاني: قال تعالى:﴿**وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ**﴾[112]، يُلاحظ في الآية الانتقال من أسلوب الغيبة في قوله تعالى" :وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب"، إلى أسلوب الخطاب في قوله" :لتبيننه"، ثم العودة مجددًا إلى الغيبة، ويأتي هذا التحول البلاغي لزيادة التأكيد والتسجيل المباشر عليهم [113].

ج-الموضع الثّالث: قال تعالى:﴿**هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا**﴾[114]، يُلاحظ في هذه الآية وقوع الالتفات في قوله تعالى" :*ها أنتم جادلتم عنهم*"...، حيث جاء الانتقال من الغيبة إلى الخطاب بهدف توجيه التوبيخ والإنكار لهم مباشرة [115].

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث توصلتُ إلى جملة من النتائج من أبرزها ما يلي:

1- تُعد المطابقة من القواعد النحوية الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في صحة التراكيب اللغوية وسلامة التعبير.
2- يوضح البحث أهمية المطابقة في تحقيق الانسجام والتوافق بين عناصر الجملة، مما يساهم في وضوح المعنى ودقته.
3- المطابقة تُعد من الركائز النحوية التي تضمن تماسك الجملة العربية وتناسق عناصرها من حيث التذكير والتأنيث، العدد، والإعراب، مما يسهم في إيصال المعنى بدقة ووضوح.

4- تم تحليل بعض الحالات الاستثنائية التي تسمح بحدوث مخالفات للمطابقة، مع تفسير أسبابها البلاغية والدلالية.
5- يبرز البحث دور المطابقة في تعزيز مهارات الكتابة والقراءة لدى متعلمي اللغة العربية، سواء في المجال الأكاديمي أو التطبيقي.
6- أظهر البحث أن المطابقة ليست قاعدة جامدة، بل تتفاعل مع السياق اللغوي والنصّي لتسمح ببعض المرونة في حالات محددة، خاصة في اللغة المحكية والنصوص الأدبية.
7- أوضح البحث أن ضعف الالتزام بقواعد المطابقة يؤدي إلى سوء فهم النصوص وإرباك القارئ، مما يؤثر على جودة التواصل اللغوي.
8- إن إتقان قواعد المطابقة يعزز من مكانة اللغة العربية ويمكّن المتحدثين بها من الحفاظ على سلامتها اللغوية وتعزيز قدرتهم على التعبير الدقيق والجميل.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

(1) لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، دار بيروت، ط3، 1414هـ، مادة (طبق).
(2) الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه- 1988م، 2\121.
(3) المصدر السابق: 1\421.
(4) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، ط2، جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1386ه، 4\127.
(5) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي, تح: عبدالحسين القتلي, مؤسسة الرسالة- بيروت, ط2, 1417ه- 1996م, 2\19.
(6)شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني, تح: عبدالمنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي, ط1, 1402ه-1982م, 2\366.
(7) الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيي بن مهران العسكري, تح: محمد إبراهيم سليم, دار العلم والثقافة, القاهرة- مصر, 78.
(8) ينظر: أسرار العربية: عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, أبو البركات كمال

الدين الأنباري, دار الأرقم, ط1, 1420ه-1999م, 214.

(9) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي, د. علي أبو المكارم, دار غريب, القاهرة, ط1, 2006م , 209.

(10) ينظر: من أسرار اللغة العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، 138-143.

(11) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، 1994م، 213.

(12) ينظر: المصدر السابق: 212.

(13) ينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي وهو شرح للوافي وهو متن وجيز في النحو لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي, شرحه بدر الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدماميني, تح: فاخر جبر مطر, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1971ه-2008م , 1\250.

(14) ينظر: الكتاب: 3\647.

(15) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تح: علي محمد البجاوي، ناشر: عيسى البابلي الحلبي وشركاه، 1\76.

(16) ينظر: أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي, تح: محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط1, 1413ه-1992م, 2\428.

(17) شرح التسهيل المسمى" تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد": محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري, المعروف بناظر الجيش, تح: د.علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة, القاهرة, ط1, 1428ه, 2\722.

(18) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي, تح: رجب عثمان محمد, رمضان عبدالتواب, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط1, 1418ه- 1998م, 1112-1113.

(19) شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المزربان أبو محمد السيرافي, د. محمد علي الريح هاشم, تح: طه عبدالرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية, دار الفكر للطباعة والنشر, القاهرة- مصر, 1394ه-1974, 1\129.

(20) ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبدالله التميمي, تح: د. رمضان عبد التواب, د. صلاح الدين الهادي, الناشر: دار العروبة, الكويت بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ,102.

(21) آل عمران من الآية: 40.

(22) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي, تح: عبدالرزاق المهدي, دار الكتب العربي- بيروت, ط1, 1422ه, 1\281.

(23) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\258.

(24) ينظر: شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، ط1402،1ه-1982م، 2\595.

(25) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي, تح: محمد أبو فضل عاشور, دار إحياء التراث العربي, بيروت- لبنان, ط1, 1422ه-2001م, ص94, معاني النحو: 2\59.

(26) آل عمران الآية: 35.

(27) ينظر: شرح شذور الذهب: ص95, معاني النحو: 2\60.

(28) الكتاب: 2\38.

(29) هود من الآية: 67.
(30) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبدالخالق عضيمة, محمود محمد شاكر, دار الحديث القاهرة, 8\462-466.
(31) النساء من الآية: 81.
(32) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبدالرحيم صافي, دار الرشيد, دمشق- بيروت, ط4, 1418ه, 5\110.
(33) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب عُدّة السالك على تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت- لبنان، 2\116.
(34) ينظر: المصدر السابق: 2\116 .
(35) الممتحنة من الآية: 12.
(36) ينظر: أوضح المسالك: 2\118.
(37) المصدر السابق: 2\119.
(38) شرح الكافية الشافية: 2\598.
(39) آل عمران من الآية: 86, 105.
(40) ينظر: علوم القرآن وأصول التفسير: أبو بكر بن أبي داود, عبدالله بن سليمان الأشعث الأزدي السجستاني, تح: محمد بن عبده, الفاروق الحديثة, مصر- القاهرة, ط1, 1423ه- 2002م, 224.
(41) ينظر: البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير, تح: فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط1, 1420ه, 1\107.
(42) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\284.
(43) البقرة الآية: 209.
(44) البقرة من الآية: 213.
(45) البقرة من الآية: 253.
(46) غافر من الآية: 66.
(47) ينظر: لمسات بيانية لسور القرآن الكريم (نسخة معدلة), د. فاضل السامرائي, د. حسام النعيمي, د. أحمد الكبيسي, جمعه, سمر ويسرا الأرناؤوط, المصدر: حلقات من البرنامج التلفزيوني (لمسات بيانية) د. فاضل السامرائي, د. حسام النعيمي, والكلمة وأخواتها, د. أحمد الكبيسي, وبعض كتب د. فاضل السامرائي, جامع الكتب الإسلامية, 2\163-166.
(48) ينظر: ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية, د. حسين عباس الرفايعة, جامعة الحسين بن طلال, دار جرير للنشر, عمان-الأردن, ط1, 1426ه-2006م, 167.
(49) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1417ه-1996م، 2\412.
(50) ينظر: شرح المفصل: 5\103.
(51) الأعراف من الآية: 40.
(52) ينظر: عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية: سامية مؤنس خليل أبو سعيفان، إشراف، أ.د، كرم محمد زرندح, الجامعة الإسلامية، غزة، 1433ه- 2012م، 128.
(53) آل عمران من الآية: 42, 45.

(54) آل عمران من الآية: 137.
(55) آل عمران من الآية: 183.
(56) ينظر: أوضح المسالك: 4\246.
(57) ينظر: المصدر السابق: 4\245-246.
(58) الكتاب: 2\39-40.
(59) يونس من الآية: 42.
(60) يوسف من الآية: 30.
(61) آل عمران من الآية: 69.
(62) الكتاب: 2\6.
(63) ينظر: شرح المفصل: 3\55.
(64) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3، 3\454-455.
(65) آل عمران من الآية: 64.
(66) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\269.
(67) ينظر: العدول عن المطابقة في الجملة العربية, يوسف محمد العنزي و رائد سعد الشلاحي, دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد 41, العدد 2, 2014, 567.
(68) آل عمران من الآية: 7.
(69) ينظر: مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل, عبدالله بن أحمد بن علي الزيد, دار السلام- الرياض, ط1, 1416ه, 1\113, التبيان في إعراب القرآن: 1\238, وتفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 2\7.
(70) ينظر: إرشاد العقل السليم, 2\7.
(71) النور من الآية: 4.
(72) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\238.
(73) النساء من الآية: 1.
(74) ينظر: التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر ابن عشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 2\217.
(75) النساء الآية: 5.
(76) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\330.
(77) النساء من الآية: 78.
(78) ينظر: التبيان في إعراب القرآن الكريم: 1\273.
(79) النساء من الآية: 92.
(80) ينظر: التحرير والتنوير: 5\161.
(81) ينظر: ارتشاف الضرب: 911.
(82) ينظر: شرح المفصل: 3\84-85.
(83) القصص الآية: 26.
(84) القدر الآية: 1.
(85) آل عمران من الآية: 45.
(86) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري, دار التربية والتراث- مكة المكرمة, 6\411.

(87) آل عمران من الآية: 45.
(88) ينظر: تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي, تح: سامي بن محمد سلامة, دار طيبة, ط2, 1420ه- 1999م, 2\43.
(89) آل عمران من الآية: 45.
(90) ينظر: البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث- القاهرة، 2\297.
(91) النساء الآية: 4.
(92) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام ين عطية الأندلسي المحاربي, تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد, دار الكتب العلمية- بيروت, ط1, 1422ه, 2\9.
(93) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1430ه-2009م، 218, وينظر: تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413ه-1993م، 3\175. وقد نسب هذا الرأي أبو حيان إلى عكرمة.
(94) ينظر: الكشاف: 218, البحر المحيط: 3\ 175.
(95) ينظر: البحر المحيط: 3\175.
(96) النساء من الآية: 12.
(97) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1\ 336-337.
(98) لسان العرب: مادة (لفت).
(99) ينظر: مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب, تح: نعيم زرزور, دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان, ط3, 1407ه-1987م, 199-201.
(100) ينظر: المصدر السابق: 199-201.
(101) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3\325-330.
(102) آل عمران من الآية: 32.
(103) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: لمحي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص- سورية، 1400ه-1980م، 1\493.
(104) النساء من الآية: 43.
(105) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\224.
(106) آل عمران من الآية: 151.
(107) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\70-71.
(108) آل عمران الآية: 195.
(109) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\142.
(110) آل عمران من الآية: 180.
(111) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\119.
(112) آل عمران من الآية: 187.
(113) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\128.
(114) النساء الآية: 109.
(115) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2\316.